عثرات أمام عقد القمة

اشرنا الى عدد من الاشارات او الدعوات الصريحة التي اطلقت لعقد القمة الرابعة. والحقيقة ان الاشارات والدعوات التي من هذا النوع لم تنقطع، في أي وقت من الاوقات، منذ اندلاع الحرب. ورأينا كيف مالت سوريا الى رفض القمة، في حين مال عبدالناصر الى التوجه اليها، وكيف كانت الدول المحافظة هي الاشد حماساً لعقدها. وبين الجميع، كان الملك حسين هو الاكثر الحاحاً. فالملك، الذي انخرط في الاتجاه الى الحرب، في أواخر أيام الاستعداد لها، وبعد ممانعة طويلة عن الاشتراك في اية مظاهر للعمل العسكري ضد اسرائيل، رأى في نتائج الحرب الفرصة لتجديد دعوته الى قمة تأخذ وجهة نظره الداعية الى تغليب اسلوب العمل السياسي. وقد اطلق الملك الاردني الاشارة الاولى في ثالث ايام الحرب، بعد ان اتضح الموقف تماماً على الجبهتين، المصرية والاردنية، وارتدت قوات الجبهتين الى سيناء والضفة الغربية.

ففي هذا اليوم، وجه الملك حسين برقية الى الملوك والرؤساء العرب تشرح خطورة الموقف وترجو «ان تدفع تجربة الأيام القليلة الماضية ومآسيها زعماء الامة العربية وقادتها الى اللقاء العاجل لبحث القضية من كافة ابعادها وزواياها ولمواجهة الموقف بكافة متطلباته المالية والسياسية والعسكرية»[٤٤]. بعد ذلك، وافق الملك المغربي الحسن الثاني، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على الدعوة الى عقد القمة، ولكنه لم يَبْدُ على عجلة من أمره لعقدها فوراً، بل حث على التروي حتى يتم الاعداد لها بما يضمن نجاحها. وقد رأى الملك الحسن «ان انعقاد مؤتمر على مستوى القمة، على وجه الاستعجال، لا يمكن، في نظرنا، ان يحقق الهدف المتوخى منه»[٤٥]. وآثر الملك الحسن ان يُعقَد مؤتمر لوزراء الخارجية، قبل القمة «وبعد هذه المرحلة، يمكن ان يكون مؤتمر القمة ذا فائدة لمواجهة بناء المستقبل على أسس موحدة متناسقة»[٤٦]، عاكساً، بذلك، الموقف الثالث الذي تبلور حتى ذلك الوقت بشأنها، وهو الموقف الداعي الى عقدها بعد الاعداد لها، الى جانب الموقف الاردني المتعجل والموقف السوري الرافض. ولما انعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت، تلقى برقية من الملك حسين، جدد الملك فيها دعوته الى عقد القمة في أقرب وقت ممكن، وابدى أسفه لأن الدعوة الى القمة «تتلكأ بين العواصم العربية، بين الاهمال والتسويف، او الانصراف الى مؤتمرات واجتماعات على مستويات أخرى لا نعتقد، مطلقاً، بجدواها في هذه الظروف»[٤٧]. وقد حث الملك الاردني، في هذه البرقية، على عقد القمة فوراً، واقترح ان يتم ذلك في موعد اقصاه ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وان تعقد في الخرطوم[٤٨].

ومهما يكن من أمر، فان الأيام المتبقية من شهر حزيران (يونيو) شهدت انشغال الحكام العرب في متابعة ردود الفعل الداخلية، والعربية، والدولية، على العدوان، ومحاولة استجلاء الصورة الكاملة للمستجدات قبل تحديد المواقف النهائية. وقد سافر عدد من الملوك والرؤساء، اضافة الى الوزراء، الى نيويورك للاسهام في المناقشات الدائرة حول الشرق الاوسط في الامم المتحدة، بينما ترك للدبلوماسية الهادئة الدؤوبة ان تعمل لتسوية الخلافات الناشبة حول المسائل المستجدة، وكذلك النزاعات الثنائية القائمة بين الدول العربية، وأخصها ذلك النزاع الساخن حول اليمن ومستقبله. وقد بلور مجرى الاحداث والحوارات، في تلك الفترة، حقيقة أخذت تفرض نفسها على كل مجال، وهي اتفاق كل من يعنيهم الأمر من الحكام العرب على ضرورة اعتبار قضية مواجهة العدوان، وما نجم عنه من احتلال، وآثار اخرى، قضية عربية واحدة، تخص الدول العربية مجتمعة، بمقدار ما تخص كل واحدة منها على حدة، حتى مع وجود الخلافات والتباينات الكبيرة، أو الصغيرة، ازاء المسائل المتصلة بالمواجهة المطلوبة وبمستلزماتها. هذه الحقيقة مارست تأثيرها الكبير ليس على مجرى